

Distr.: General
12 August 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السبعون

البند ٩٨ (ص) من جدول الأعمال المؤقت*

نزع السلاح العام الكامل

تعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

٣		أولا - مقدمة
٣		ثانيا - الردود المقدمة من الحكومات
٣		الأرجنتين
٤		أرمينيا
٦		كوبا
٨		السلفادور
٨		جورجيا
٩		البرتغال
١٠		قطر
١١		صربيا
١٢		إسبانيا
١٣		السودان
١٤		أوكرانيا

* A/70/150.



الرجاء إعادة استعمال الورق

130815 040815 15-12210 (A)



أولاً - مقدمة

١ - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها ٥٤/٦٩ المعنون "تعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار"، أن يستطلع آراء الدول الأعضاء بشأن مسألة تعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، وأن يقدم تقريراً بهذا الشأن إلى الجمعية في دورتها السبعين.

٢ - وعملاً بذلك الطلب، أرسلت في ٢ شباط/فبراير ٢٠١٥ مذكرة شفوية إلى الدول الأعضاء لدعوتها إلى تقديم معلومات عن هذا الموضوع. ويتضمن الفرع "ثانياً" أدناه الردود التي جرى تلقيها في هذا الشأن. أما الردود التي يتم تلقيها لاحقاً، فستصدر في شكل إضافات لهذا التقرير.

ثانياً - الردود المقدمة من الحكومات

الأرجنتين

[الأصل: بالإسبانية]

[١١ حزيران/يونيه ٢٠١٥]

دأبت الأرجنتين على الدعوة إلى اتباع نهج شامل بشأن الإجراءات والمبادرات المتخذة في مجالات نزع السلاح وعدم الانتشار وتنظيم الأسلحة، وهي مجالات كانت لها فيها مشاركة نشطة على الصعيدين الإقليمي والعالمي، حيث تدافع الأرجنتين عن أهمية تعددية الأطراف بوجه عام، ودور الأمم المتحدة بوجه خاص، في مواجهة التحديات التي تفرضها مختلف جوانب نزع السلاح وعدم الانتشار.

وبلدنا على اقتناع فيما يتعلق بالجهود المبذولة لتعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وتنشيط هيئات نزع السلاح القائمة، بأن أفضل طريقة للدفاع عن المصالح الوطنية هي الشروع في مفاوضات موضوعية بشأن مختلف القضايا المدرجة في جدول الأعمال، على أن يكون ذلك في إطار عمل الهيئات القائمة حيث يمكن الدفاع عن المواقف المتعلقة بالأمن الوطني على أفضل وجه.

وبناء على ذلك، اضطلعت الأرجنتين بدور نشط في تشجيع تدابير بناء الثقة، ولا سيما في مجال الأسلحة التقليدية. وهي ملتزمة بالإسهام في تحقيق السلام والأمن الدوليين من خلال اعتماد الشفافية في مشاركتها في العمل الجماعي للمجتمع الدولي، اقتناعاً منها

بأن المزيد من الانفتاح والشفافية في مجال التسلح يزيد الثقة ويعزز الاستقرار، ويساعد الدول على ممارسة ضبط النفس في سياساتها المتعلقة بنقل الأسلحة، ويوطد دعائم السلام.

وعلى هذا الأساس، شاركت الأرجنتين بنشاط في جملة أنشطة من بينها المفاوضات المتعلقة بمعاهدة تجارة الأسلحة، وفي إنشاء سجل الأسلحة التقليدية، والاجتماعات التي عُقدت بشأن برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، إدراكاً منها بأن الاستقرار الدولي لا يمكن أن ينبنى فقط على ضوابط وطنية وبأن هذه الصكوك تسهم في تحقيق السلام والأمن. وتندرج الأهمية التي توليها الأرجنتين لتعزيز هذه الآليات ضمن التزام أوسع نطاقاً، ظل قائماً على مدى العقود الأخيرة، بوضع تدابير لبناء الثقة وتنفيذها وتعزيزها على كل من المستوى الإقليمي والإقليمي والعالمي.

كما أبدت الأرجنتين التزاماً راسخاً بعدم الانتشار، وهي حتى يومنا هذا البلد الوحيد من بلدان أمريكا اللاتينية المنضم إلى عضوية نُظم مراقبة الصادرات الخمسة (مجموعة أستراليا، ولجنة زانغر، ومجموعة موردي المواد النووية، واتفاق فاسنار، ونظام مراقبة تكنولوجيا القذائف).

وفي حزيران/يونيه ٢٠١٥، بدأت الأرجنتين فترة ولايتها الثانية على التوالي رئيساً لمجموعة موردي المواد النووية.

أرمينيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٨ أيار/مايو ٢٠١٥]

يشكل انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها تهديداً متزايداً للسلام والأمن الدوليين. ورغم أن المعاهدات الدولية ونُظم مراقبة الصادرات قد أدت إلى إبطاء انتشار هذه الأسلحة ووسائل إيصالها، لا يزال خطر انتشارها قائماً. كما أن إمكانية اقتناء الإرهابيين لتلك المواد الخطرة ووسائل إيصالها يضيف بعداً جديداً بالغ الأهمية إلى هذا التهديد. وكل هذه القضايا تستحق أن يولى لها الاهتمام الواجب، وتتطلب اتباع نهج عالمي من أجل مواجهة التحديات القديمة والمستجدة.

وتشارك أرمينيا بنشاط في المنتديات والمناقشات الدولية باعتبارها من المدافعين البارزين عن فعالية تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. وهي تولي اهتماما خاصا لتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالموضوع. وتتعاون على الصعيد الثنائي من أجل تحقيق نتائج طيبة مع البلدان الشريكة في مكافحة تهريب المواد الخطرة.

وفي الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة، اشتركت أرمينيا في تقديم قرارات في هذا الصدد وصوّتت لصالح القرارات الرامية إلى مواصلة مفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، وحظر استحداث وصنع أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل، ومكافحة الإرهاب النووي، ومنع حدوث سباق تسلح ومنع البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي.

وتُولي أرمينيا اهتماما كبيرا لتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالموضوع. وقد أنشئ فريق عامل حكومي مشترك بين الوكالات بغرض تنفيذ أحكام قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) ووضع خطة العمل الوطنية للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠، التي تنص على استكمال السياسات والقوانين والأنظمة والممارسات الحالية لأرمينيا على نحو شامل. ووافقت الحكومة على الخطة في ٥ شباط/فبراير ٢٠١٥ وتم تقديمها بعد ذلك إلى لجنة القرار ١٥٤٠.

وأظهرت عمليات الاستيلاء على مواد يُحتمل أن تكون خطيرة في السنوات الأخيرة في منطقة جنوب القوقاز ضرورة تعزيز التعاون من أجل منع أنشطة التهريب. ويتيح العمل المشترك والتعاون المشترك أفضل وسيلة لمواجهة التهديد الماثل أمام الأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وتعمل أرمينيا بنشاط مع البلدان الشريكة لتعزيز القدرات في مجال مكافحة تهريب المواد النووية على نحو شامل. وقد وُضعت خطة العمل المشتركة بين أرمينيا والولايات المتحدة الأمريكية بشأن تعزيز التعاون لمكافحة تهريب المواد النووية، الموقعة في تموز/يوليه ٢٠٠٨، لمواجهة تلك التحديات على وجه التحديد. وأنشئ فريق عامل حكومي دولي في إطار خطة العمل. ويتبادل البلدان المعلومات بصورة منتظمة بشأن التهديدات والاتجاهات الحالية المتعلقة بتهريب المواد النووية الحالية، ويناقشان أفضل الممارسات في مجالات الكشف عن المواد النووية، والأدلة الجنائية النووية، والاستجابة لحوادث تهريب المواد النووية، بما في ذلك إنفاذ القانون والمسؤولية الجنائية.

وأرمينيا لا تزال تثق في فعالية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولركائز المعاهدة الثلاث، وهي نزع السلاح وعدم الانتشار واستخدام التكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية، القدر نفسه من الأهمية والحجية. وينبغي أن يظل في صدارة جدول أعمالنا التنفيذ

الكامل لخطة العمل المعتمدة في مؤتمر الأطراف في المعاهدة لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، إلى جانب اتخاذ إجراءات مشتركة للحفاظ على سلامة المعاهدة. وتأمل أرمينيا في أن تؤكد الأطراف مجدداً، في مؤتمر استعراض عام ٢٠١٥، التزامها بالمعاهدة وأن تتفق على إجراءات لتعزيز تنفيذها.

كوبا

[الأصل: بالإسبانية]

[١٨ آذار/مارس ٢٠١٥]

تتطلب الحلول الفعالة لقضايا نزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد العالمي تضافر جهود جميع الدول. وهذا ما يؤكد مجدداً أهمية تعددية الأطراف.

فمن شأن تحقيق توافق للآراء عن طريق المفاوضات المتعددة الأطراف، المفتوحة لمشاركة جميع الدول على قدم المساواة، أن يضمن أو أن ييسر التزام الدول بالاتفاقات والتدابير والصكوك التي تلي ذلك فيما يتعلق بمجال نزع السلاح وعدم الانتشار، إضافةً إلى تحقيق عالميتها.

وتؤكد ضرورة إيجاد حلول للمنازعات الدولية القائمة بالوسائل السلمية أهمية تعددية الأطراف في التصدي للتهديدات المحتملة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

إذ لا يزال وجود الأسلحة النووية يشكل أكبر خطر أمام البشرية. وبالنسبة لكوبا، يحتل التخلص التام من الأسلحة النووية مركز الأولوية في مجال نزع السلاح والضمانة الوحيدة ضد استعمالها أو التهديد باستعمالها.

وحالة الجمود التي شهدتها المفاوضات في إطار الآلية المتعددة الأطراف لنزع السلاح، التي استمرت لعدة سنوات والتي تعزى إلى عدم توافر الإرادة السياسية من جانب بلدان معينة، تجعل من الضروري أكثر من أي وقت مضى تكثيف الجهود المتعددة الأطراف.

وتشمل الجهود المتعددة الأطراف التي بذلتها حركة بلدان عدم الانحياز، بشكل خاص، التشجيع على نزع السلاح النووي والاقتراح الذي أبدته أغلبية كبيرة من الدول في الجمعية العامة للبدء، على وجه الاستعجال، بمفاوضات في إطار مؤتمر نزع السلاح من أجل الإبرام السريع لاتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية، وتقضي بحظر امتلاكها واستخدامها وإنتاجها وحيازتها وتجريبها وتكديسها ونقلها واستخدامها أو التهديد باستخدامها، وتنص على تدميرها.

ولا بد لمؤتمر نزع السلاح من التوصل إلى اتفاق، وفقاً لذلك، بشأن برنامج عمل متوازن والبدء دون إبطاء بمفاوضات تتعلق بنزع السلاح النووي.

ولا بد أيضاً لهيئة نزع السلاح من الاتفاق بشأن جدول أعمال دورتها الموضوعية المقبلة وتقديم توصيات محددة إلى الجمعية العامة بشأن نزع السلاح.

وقد أظهرت الممارسة العملية أن أهداف نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار لا يمكن أن تتحقق عن طريق تدابير انفرادية. ولا تزال تعددية الأطراف والحلول السياسية التي يتم التفاوض بشأنها عن طريق الأجهزة المتعددة الأطراف المنشأة لهذه الأغراض وفقاً لميثاق الأمم المتحدة هي الطريقة الوحيدة المناسبة لتسوية المنازعات.

وبذريعة التهديدات المزعومة التي تحدد بالأمن الوطني، تشجع بعض الدول لا بل وتنفذ إجراءات انفرادية، بعضها يتعلق بنزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. وتشكل هذه التدابير الانفرادية تهديداً للسلام والأمن الدوليين، وتقوّض التعددية والاتفاقات المتعددة الأطراف، وتزعزع الثقة في النظام الدولي وفي الأسس نفسها التي تقوم عليها الأمم المتحدة.

ولا يمكن أن تشكل التدابير الانفرادية والاتفاقات الثنائية والإقليمية التي تتعلق بنزع السلاح وعدم الانتشار، من حيث نطاقها ووزنها، بديلاً عن الاتفاقات التي يتم التوصل إليها من خلال المفاوضات المتعددة الأطراف. ويجب أن تكون تعددية الأطراف المبدأ الأساسي الذي تقوم عليه جميع المفاوضات في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

وكوبا، بصفتها دولة عضواً في الأمم المتحدة ودولة طرفاً في الكثير من معاهدات نزع السلاح وعدم الانتشار، تؤكد من جديد التزامها بالتشجيع على تعددية الأطراف والحفاظ عليها وتعزيزها. وتتيح عملية صنع القرار المتعددة الأطراف التي تتم عن طريق الأمم المتحدة، مع مراعاة التامة للميثاق ومبادئ القانون الدولي، الآلية المستدامة الوحيدة التي يمكن أن تمنع تحوّل النظام الدولي إلى آلية لفرض التدابير الانفرادية وإضفاء الطابع الشرعي عليها بما يتعارض مع النظام العالمي المتعدد الأقطاب العادل المنصف الذي نحتاج إليه.

ويشكل إيجاد حلول عن طريق التفاوض في إطار متعدد الأطراف، والاعتراف بضرورة التوصل إلى اتفاقات جماعية، أكثر السبل فعالية لحماية السلام والأمن الدوليين.

السلفادور

[الأصل: بالإسبانية]

[٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٥]

فيما يتعلق بالقرار ٣٨/٦٨ المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ بشأن تعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، أود إبلاغكم مع وافر الاحترام بأن القوات المسلحة للسلفادور ملتزمة بالتعاون في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار وبالعامل على تعزيز الأهداف المحددة في هذا الصدد وتحقيق تلك الأهداف حفاظاً على السلام والأمن الدوليين.

وليس لدى جمهورية السلفادور أي أسلحة نووية؛ ومع ذلك، فهي تُقر بحق الدول في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية شريطة أن تتخذ التدابير اللازمة لضمان سلامة البشرية.

جورجيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٦ أيار/مايو ٢٠١٥]

تولي جورجيا اهتماماً خاصاً لمسألة عدم الانتشار ونزع السلاح. وتؤكد أن عدم انتشار الأسلحة النووية، وإحراز تقدم مستمر في مجال نزع السلاح النووي، واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، هي أمور ذات أهمية حاسمة وتفرض مسؤوليات على جميع الدول، وتؤكد الواجب الأساسي للدول، وفقاً للالتزامات كل منها على الصعيدين الوطني والدولي، بالحفاظ على الأمن الفعلي لجميع أسلحة الدمار الشامل والمواد ذات الصلة، ومنع الجهات من غير الدول من حيازة هذه المواد والحصول على المعلومات أو التكنولوجيا التي تتيح لها استخدامها في أغراض مؤذية.

وتعترف جورجيا بأهمية الصكوك المتعددة الأطراف التي تعالج مسألة نزع السلاح وعدم الانتشار، وتحث جميع الدول على القيام بما يلي:

- الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية
- اتخاذ إجراءات عاجلة لإزالة انتشار أسلحة الدمار الشامل

- دعم الجهود الرامية إلى تعزيز نزع السلاح على نطاق العالم
- فرض وقف اختياري على التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية إلى حين بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وتوقيع المعاهدة والتصديق عليها
- العمل مع جميع الدول على إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية لمنع الانتشار وتعزيز نزع السلاح.

البرتغال

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥]

ترى البرتغال أن تعددية الأطراف هي أنجع طريقة لتحقيق هدف نزع السلاح وعدم الانتشار، ومن ثم الحفاظ على السلام والأمن الدوليين. وعلى هذا الأساس، فإن البرتغال طرف في أهم المعاهدات ذات الصلة وغيرها من الآليات الدولية والإقليمية الرامية إلى منع الأخطار التي يشكلها انتشار أسلحة الدمار الشامل والقضاء عليها، بما في ذلك الأسلحة النووية. وتتعاون البرتغال أيضاً مع المنظمات الدولية التي تعمل على تحقيق هذه الغاية.

ومن بين المعاهدات والآليات المذكورة ذات الصلة بالموضوع، تذكر البرتغال اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة؛ وبروتوكول حظر الاستعمال الحربي للغازات الخانقة أو السامة أو ما شابهها وللوسائل البكتريولوجية؛ واتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر والبروتوكولات الملحقة بها (بما في ذلك التعديل المدخل على البروتوكول الثاني)؛ واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة؛ والاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية؛ واتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام؛ ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ واتفاقية الأمان النووي؛ واتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وتعديلها. والبرتغال طرف في جميع تلك الصكوك.

وتشارك البرتغال أيضاً في النظم التالية لمراقبة الصادرات: نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف؛ ومجموعة أستراليا؛ ومجموعة موردي المواد النووية؛ ولجنة زانغر؛ واتفاق فاسنار.

وقد شاركت البرتغال في أنشطة توعية مختلفة، بما في ذلك اتصالات رسمية وغير رسمية، ومبادرات من قبيل الحلقات الدراسية وحلقات العمل والاجتماعات، سعياً إلى تعزيز

الطابع العالمي للمعاهدات الرئيسية والصكوك القانونية الأخرى المتعلقة بترع السلاح وعدم الانتشار، وبخاصة مع البلدان الناطقة باللغة البرتغالية.

وفي أعقاب الجهود التي بُذلت لإبرام معاهدة على المستوى المتعدد الأطراف، كانت البرتغال بين الدول الـ ٥٠ الأولى التي صدقت على معاهدة تجارة الأسلحة، التي تُعدُّ الصك القانوني الوحيد لترع السلاح المعتمد في الأمم المتحدة في العقد الماضي.

وفيما يتعلق بترع السلاح النووي، يُعترف عموماً بالخطر الذي تشكله البلدان التي تملك الأسلحة النووية أو تسعى إلى حيازتها، وبخاصة في المناطق التي تتسم بعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي.

وتتواءم سياسات البرتغال مع سياسات شركائها الأوروبيين، وهي تدعم حوار ٥+٥. ومع الوضع في الاعتبار، على الدوام، أهمية تدابير بناء الثقة فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها، تتطلع البرتغال إلى التنفيذ التام لمعاهدة عدم الانتشار.

وتأمل البرتغال في أن يعتمد مؤتمر نزع السلاح، في أقرب وقت ممكن، برنامج عمل يشمل التفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وتحقيقاً لهذه الغاية، تركز البرتغال على أهمية تنفيذ خطة العمل المتفق عليها في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ في مجالات نزع السلاح، وعدم الانتشار، واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وترى أن تنفيذ خطة العمل بفعالية يجب أن يشمل وضع حد لحالة الجمود القائمة في مؤتمر نزع السلاح. وقد وقَّعت البرتغال أيضاً معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وصدّقت عليها، وهي تشارك في أنشطة التوعية الرامية إلى مواصلة إضفاء الطابع العالمي عليها.

قطر

[الأصل: بالعربية]

[٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٥]

تلتزم دولة قطر بقوة بتعزيز التعددية في مجال نزع السلاح ومنع الانتشار وتعتبر ذلك أداة رئيسية للتفاوض في هذا الصدد لتحقيق أهداف واسعة، وقد انضمت دولة قطر إلى جميع المعاهدات ذات الصلة وهي معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية)

والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وتشارك دولة قطر بنشاط كبير في المؤتمرات والمنتديات والاجتماعات ذات الصلة، وهي كذلك من دول عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وتؤمن دولة قطر بأنه من المهم المضي قدماً باتجاه كل من الحد من التسليح ومنع الانتشار ونزع السلاح على أسس من العالمية وتعدد الأطراف ومنع التمييز والشفافية بهدف تحقيق نزع شامل وكامل للسلاح تحت رقابة دولية صارمة وبذلك يتم إضفاء الشرعية الدولية على المفاوضات في هذا الصدد.

تنادي دولة قطر بتطوير استراتيجيات نزع السلاح ومنع الانتشار، وتأمل في نجاح مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥.

وتؤكد دولة قطر على ضرورة تعزيز مؤتمر نزع السلاح بصفته محفل التفاوض الوحيد المتعدد الأطراف.

صربيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٥]

جمهورية صربيا من مصنّعي ومصدّري المعدات العسكرية والأسلحة التقليدية وتحظى باحترام كبير على هذا الصعيد. وهي تكفل، وفقاً لأهداف وأولويات سياستها الخارجية، امتثال نظامها الوطني المتعلق بمراقبة عمليات النقل الدولية للأسلحة والمعدات العسكرية والسلع ذات الاستعمال المزدوج لقواعد ومعايير الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وكذلك للالتزامات الناشئة عن الاتفاقيات والمعاهدات التي هي طرف فيها، ولقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالموضوع وغيرها من الصكوك الدولية.

وتخضع شروط التصدير والاستيراد والنقل والمرور العابر المتعلقة بالأسلحة والمعدات العسكرية والسلع ذات الاستعمال المزدوج والوساطة وتقديم الخدمات في هذا المجال لنظام قانون تصدير واستيراد الأسلحة والمعدات العسكرية (الجريدة الرسمية لجمهورية صربيا، العدد رقم ٢٠١٤/١٠٧)، وقانون تصدير واستيراد السلع ذات الاستعمال المزدوج (الجريدة الرسمية لجمهورية صربيا، العدد رقم ٢٠١٣/٩٥)، والأنظمة ذات الصلة بالموضوع.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، اتخذت حكومة جمهورية صربيا قراراً بشأن اعتماد المبادئ المنصوص عليها في مدونة قواعد السلوك للاتحاد الأوروبي المتعلقة بصادرات

الأسلحة، وهي المبادئ التي سبق إدراجها في قرار بشأن معايير إصدار تراخيص تصدير الأسلحة والمعدات العسكرية والسلع ذات الاستعمال المزدوج في البلد.

وقد امتثلت جمهورية صربيا دوماً لالتزاماتها الدولية في مجال عدم انتشار الأسلحة التقليدية والأسلحة الدمار الشامل على حد سواء، في إطار كلٍّ من الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وغيرها من الصكوك الدولية.

بالإضافة إلى ذلك، وفي أعقاب بدء نفاذ معاهدة تجارة الأسلحة وقيام الجمعية الوطنية بالمصادقة عليها في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، بدأت الاستعانة بصك إلزامي شامل لتحديد المعايير الدولية الموحدة التي تنظم نقل الأسلحة والمعدات العسكرية.

ومن خلال اعتماد قرار ذي صلة بالموضوع في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، قررت الحكومة انضمام صربيا إلى النُظم الدولية لمراقبة الصادرات. وقد أصبحت صربيا عضواً كاملاً في مجموعة موردي المواد النووية، فيما المفاوضات جارية بشأن انضمامها إلى اتفاق فاسنار. ومن المتوقع أن ييسّر هذا الانضمام تبادل المعلومات بشأن مخاطر الانتشار وأن يؤدي إلى تحسين نظام عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل.

إسبانيا

[الأصل: بالإسبانية]

[٢٩ أيار/مايو ٢٠١٥]

تحدّد استراتيجية الأمن الأوروبي خمسة تهديدات رئيسية هي: انتشار الأسلحة، ولا سيما أسلحة الدمار الشامل؛ والإرهاب؛ والدول العاجزة؛ والتزاعات الإقليمية؛ والجريمة المنظمة.

ويرد في التوجيه رقم ٢٠١٢/١ الصادر عن وزارة الدفاع الوطني أن السيناريو الاستراتيجي الحالي يتسم بوجود تهديد هجين، يتمثل في النزاعات التقليدية إلى جانب المواجهات غير المتكافئة التي تحبّذها الكيانات الخارجة عن سيطرة الدول ذات السيادة الإقليمية.

وأصبحت الهجمات السيبرانية، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والاتجار بالأشخاص، وأعمال القرصنة، وتوسع الحركات والجماعات الملقّنة بعقائد التعصب سواء كانت مسلحة أو غير مسلحة، والثغرات في أمن المجال الجوي والفضاء الجوي، أصبحت أو توشك أن تصبح

تهديدات حقيقية. وتتطلب هذه الحقائق المستجدة استجابات متعددة الأطراف والتزاما سياسيا وتشاورا إذا أريد تعزيز السلام والاستقرار الدوليين بشكل جوهري.

ففي مجال عدم الانتشار، ثمة حاجة إلى إعداد استراتيجية متعددة التخصصات تشمل مجالات التعاون الحكومي الدولي، ووضع أدوات مشتركة للمتابعة والرصد، وتبادل المعلومات، واستحداث ضوابط جديدة أو تحديث القائم منها. ويشمل نطاق هذه المجالات نُظم الدفاع الوطني، وتعزيز الصكوك والمنظمات المتعددة الأطراف، والتعاون في مجال التنمية، والقضاء على الاتجار غير المشروع، وجوانب أخرى.

ولكفالة أن يعمل نظام نزع السلاح وعدم الانتشار بفعالية، لا بد من أن يكون نظاما حقيقيا متعدد الأطراف بطابعه، وأن يقوم على امتثال الدول لالتزاماتها امتثالا تاما. وبالإضافة إلى أن النهج المتعدد الأطراف يزيد من فعالية النظام، فإنه يضيف عليه طابعا شرعيا هاما.

وتلتزم إسبانيا بالنظام المتعدد الأطراف لعدم الانتشار ونزع السلاح، وهي وقعت على جميع الاتفاقات الدولية التي تشكل الإطار القانوني والمعياري لهذا النظام، وتدافع عن سياسة نشطة وطموحة وثابتة لدعم فعاليته سعيا إلى هدف واضح يتمثل في تحقيق عالمية المعاهدات الرئيسية في هذا المجال.

وانتخاب إسبانيا عضوا غير دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، أي في الهيئة الرئيسية للمنظمة التي تضطلع، على نحو ما عُهد به إليها بموجب ميثاق الأمم المتحدة، بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، إنما يعكس اعتراف المجتمع الدولي بالدور الهام الذي تؤديه إسبانيا في العالم، والتزام هذا البلد بتعددية الأطراف وبمقاصد ومبادئ الأمم المتحدة.

ويمكن الاطلاع على النص الكامل للبيان المقدم من إسبانيا على الموقع التالي:

[./www.un.org/disarmament/topics/multilateralism](http://www.un.org/disarmament/topics/multilateralism)

السودان

[الأصل: بالعربية]

[٢٢ أيار/مايو ٢٠١٥]

يؤكد السودان على أهمية دعم المعاهدات الدولية الخاصة بعدم الانتشار وحظر التجارب النووية لتكون عالمية النطاق وتنسم بقابلية للتحقق دولياً، وبفاعلية كأداة رئيسية

في مجال نزع الأسلحة النووية ومنع انتشارها من جميع الجوانب لتعزيز السلم والأمن الدوليين، مع التشديد على وقف جميع التجارب للأسلحة النووية وسائر التفجيرات النووية، وكبح تطوير الأسلحة النووية وتحسينها نوعياً ووقف استحداث أنواع جديدة متطورة منها، وضرورة تقديم الدول الحائزة للأسلحة النووية لضمانات تشمل ضمانات الأمن السلبية والإيجابية معاً، ويؤيد السودان ويحث ما اتخذته البلدان المهتمة من مبادرات ثنائية وإقليمية ومتعددة الأطراف لتيسير بدء نفاذ المعاهدة، كما يدعو السودان إلى مواصلة الأنشطة في مجال التعاون الدولي في الطاقة النووية السلمية وتنظيم حلقات تدارس للخبراء في الجوانب القانونية والتقنية.

ويدعو السودان إلى ضرورة احترام كافة الاتفاقيات والمعاهدات الخاصة بحظر وعدم انتشار الأسلحة النووية والتخلص من تلك الأسلحة، وهو في ذلك يدعو الأمم المتحدة وأمينها العام للاضطلاع بدوريهما في حث كافة الأطراف على الانضمام لهذه الاتفاقيات والمعاهدات تحقيقاً لعالميتها وتعزيزاً لمبدأ تعددية الأطراف فيها.

ويؤكد السودان على أهمية حظر ومنع انتشار كافة أسلحة الدمار الشامل، وضرورة تدعيم السلم والأمن الدوليين ضمن الإطار الأوسع لترع الأسلحة المتعدد الأطراف، والحد من التسلح وجهود منع الانتشار. ويشير في هذا الصدد إلى ضرورة دعم تحقيق عالمية الاتفاقيات وهو الأمر الذي يتسم بأهمية أساسية فيما يخص تحقيق موضوعها والغرض منها، وفي هذا الخصوص يرجو السودان أن ينوه لاتفاقيتي حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة وحظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، كاتفاقيات متعددة الأطراف، غير تمييزية، تعزز الثقة فيما بين الدول الأطراف فيها وتفرض على عدم الانتشار، وتنشئ نظاماً دولياً للتحقق من الامتثال لأحكامها، وهيئ لتعزيز التعاون الدولي والمساعدة في الاستخدامات السلمية لهذه العوامل.

يدعو السودان الجميع للتعاون في اتخاذ التدابير التي تفضي إلى بناء الثقة بين الأطراف المختلفة، وصولاً إلى إبرام اتفاقيات ومعاهدات متعددة الأطراف فيما يتصل بترع السلاح وعدم الانتشار، تتسم بالفاعلية وتتضمن أنظمة موثوقة للتحقق من الامتثال لبنودها، مع التنويه بأهمية الاتفاقيات الثنائية والإقليمية التي يتم إبرامها بين الدول والتكتلات الإقليمية.

أوكرانيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٩ حزيران/يونيه ٢٠١٥]

لقد التزمت أوكرانيا دوماً بعملية المفاوضات المتعددة الأطراف المتعلقة بنزع السلاح النووي، وهذا يشمل مشاركتها الكاملة في هيئات الأمم المتحدة التي تعالج قضايا نزع السلاح والسلام والأمن.

والتزمت أوكرانيا دوماً بمركزها كدولة غير حائزة للأسلحة النووية ومبادئ نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ويظل هذا النهج قائماً رغم العدوان العسكري الذي شنه الاتحاد الروسي ضدها، مما أدى إلى ضم جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي، التابعة لأوكرانيا، وهذا الوضع لا يزال قائماً في شرق أوكرانيا، في منطقتي لوهانسك ودونيتسك.

وتحترم أوكرانيا التزاماتها الدولية على الرغم من تعرضها لعدوان عسكري نفذته دولة حائزة للأسلحة النووية هي الاتحاد الروسي الذي ينفي ارتكاب تلك الانتهاكات، ولا سيما في إطار مذكرة بودابست ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقد أعادت أوكرانيا تأكيد التزامها القائم منذ أمد بعيد بمبدأ عدم انتشار الأسلحة النووية في البيان المشترك لأوكرانيا والولايات المتحدة الأمريكية، الصادر في أعقاب مؤتمر قمة لاهاي للأمن النووي المعقود في عام ٢٠١٤. ونفذت أوكرانيا القرارات الصادرة عن مؤتمرات القمة المتعلقة بالأمن النووي بأكملها، بما في ذلك القرار الذي يقضي بإزالة جميع المخزونات المتبقية من اليورانيوم العالي التخصيب.

وشاركت أوكرانيا بنشاط في أعمال فريق الخبراء الحكوميين المنشأ عملاً بقرار الجمعية العامة ٥٣/٦٧ لتقديم توصيات بشأن الجوانب التي يمكن أن تسهم في وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وشاركت الوفود الأوكرانية في أعمال اللجنة الأولى للجمعية العامة، وهيئة نزع السلاح، ومؤتمر نزع السلاح، ومؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥.